المشترك مُستاء من نشر الرسائل ويشترط علنية الحوار

انحسار نقاط الاختلاف بين أحزاب البرلمان لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م

من رسالة لأخرى تنحسر تدريجياً نقاط الاختلاف بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب (المؤتمر والمشترك) على قاعدة تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، والذي بموجبه تم التمديد لمجلس النواب الحالي سنتين إضافيتين، وبالتالي تأجيل الانتخابات البرلمانية من ٢٧ إبريل ٢٠٠٩م، إلى التاريخ نفسه من العام ٢٠١١م، وهو الموعد الذي يفصلنا عنه عام واحد، المفترض أن يتم خلاله مناقشة وإقرار التعديلات المقترحة على قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وبما يمكنها من الإعداد والتحضير لإجراء الانتخابات النيابية ٢٠١١م، في موعدها، ودونما تجاوز للمدد القانونية والدستورية الملزمة.

جميل الجعدبي

ومن هنا يمكن القول إن عنصر الوقت بات واحداً من أهم العوامل المتحكمة بأداء الأحزاب وحواراتها، ورهاناً متوافراً للمشترك والذي استطاع استهلاك العام الأول من فترة التمديد في اشتراطات تهيئة المناخات السياسية ، في حين يفرض عنصر الوقت حصاراً شديداً على المؤتمر الشعبي العام -كحزب حاكم- لم يعد يمتلك أي خيارات أخرى تعفيه من إجراء الاستحقاق الانتخابي المُرحل في موعده.

وبات واضحاً أن المشترك سيلعب من الآن وصاعداً على استهلاك الوقت ، مقابل إبداء الحرص على تنفيذ (اتفاق فبراير) ، وتجنب مايوحي بتنصله عن الاتفاق او الاستحقاق الدستوري برمته ، وهو مايتضح جلياً في رده الأخير على رسالة المؤتمر والتي أظهر فيها المشترك حسرته على عدم الاستفادة من الوقت الذي قال انه ضاع سدى .. لكن هذا لايعفي المشترك من إعاقة التوقيع على محضر اتفاق كانت الأحزاب توصلت إليه أواخر يناير من العام الجاري بعد (٨) جلسات حوارية ، وذلك باشتراطه تضمين المحضر توقيع اللجنة التحضيرية للحوار، المنبثقة عن المشترك، بديلاً عنه، قبل أن يتراجع عن هذا الشرط بوضوح في رسالته للمؤتمر بتاريخ ٣١ مارس الماضي، ما يعني أن الاشتراط الذي أثار استغراب الأوساط السياسية قد حقق غرضه بقتل قرابة ٦٠ يوماً من العام المتبقي لموعد الانتخابات.

تجاوز معضلة التوقيع

وإذا ما تجاوز رد المشترك معضلة التوقيع- وهي محل الخلاف الحقيقي- يظل المشترك متمسكاً بلجنته الحوارية، ولن يتخلّ عنها؛ حيث يشير البند الأول في رسالة المشترك بتاريخ ٣١ مارس إلى أن لقاء المؤتمر والمشترك التمهيدي سيقتصر على (تحديد وتسمية شركائهم وحلفائهم الذين سيمثّلون الطرفين في اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار)، وليس ذلك فحسب، بل إن المشترك يحرّم في نهاية البند ذاته أي شكل من أشكال الاعتراض، قائلاً: (ولا يجوز لأي طرف الاعتراض على ما يقدمه الطرف الآخر).

ترشيد الشفافية

ويبدو أن المشترك غير راض عن إعلان المؤتمر الشعبي العام للرسائل الحواريّة المتبادلة بينهما عبر وسائل الإعلام، إذْ عبّر المجلس الأعلى للمشترك في رسالته ٣١ مارس، والتي جاءت رداً على رسالة سابقة للمؤتمر بشأن اتفاق فبراير،عبّر صراحةً عن استيائه من نشر المؤتمر للرسالة قبل أن يتسلمها ، حيث يقول المشترك بعد إيراده تفاصيل خلص منها إلى اتهام المؤتمر بإعاقة تنفيذ اتفاق فبراير: (وفي الحقيقة لم نكن نريد أن نُسجل هذه التفاصيل لولا أن رسالتكم قد صيغت بصورة هدفت إلى تسجيل موقف إعلامي، كما يبدو والدليل على ذلك نشرها في الصحف قبل أن نتسلمها)، وهو الأمر الذي تجنّبه المؤتمر في الرسالة الثانية والتي جاءت على النحو الآتي:

- أن يتم توقيع محضر تنفيذي لاتفاق فبراير من قبل الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، نيابة عن حلفائهم وشركائهم.
- أن يكون جدول أعمال الحوار ما تضمنه اتفاق فبراير ٢٠٠٩م.
- تكوين لجنة للحوار بأعداد متساوية مناصفةً بينهما ٥٠٪ لكل طرف.
- توقيف الحملات الإعلامية بين الطرفين.

رئاسة دورية

وانطلاقاً من النقاط الأربع ومضامين رسائل الطرفين الأخيرة، يمكن الوقوف عند عدد من نقاط الالتقاء الجديدة والتي كانت محل خلاف؛ بدءاً من الفقرة (سادساً) في رسالة المؤتمر والتي جاءت متطابقة مع الفقرة رقم (٨) في رسالة المشترك، ونصها (أن تكون رئاسة اللجنة دورية وتعقد اجتماعاتها في مقرات يتفق عليها أعضاء اللجنة).وفيما جاءت الفقرة (سابعاً) في رسالة المؤتمر متطابقة هي الأخرى مع الفقرة (١١) في رسالة المشترك(٣١ مارس)، بشأن شفافية وعلنية اجتماعات اللجنة، أضاف المؤتمر محدداً قاعة كلية الشرطة مقراً لعقد أول اجتماع لها، مقترحاً بعد ذلك تواصل أعمالها في مجلس الشورى، وهو ما يمكن أن يثير حفيظة المشترك، الذي ترك تحديد مقر اجتماع اللجنة لأعضائها.. لكن هذا الأمر لايمكن أن يكون محل خلاف جوهري بين الطرفين إلا من حيث استهلاك الوقت فقط.

توافقية إلزامية

الفقرة (ثامناً) في مشروع محضر الاتفاق

ورسالة المؤتمر جاءت هي الأخرى متطابقة تماماً مع الفقرة (٧) من رسالة المشترك، ونصها (تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق وتكون ملزمة للجميع).. وهذه الفقرة تبقى، وتُلزم الفقرة(عاشراً) في رسالة المؤتمر وسائل الإعلام الرسمية عدم التعرض للمعارضة السياسية وأحزاب المشترك ، وذلك استجابة للفقرة رقم (١٠) في رسالة المشترك والتي يشترط الأخير فيها إيقاف ما يزعم أنها حملات إعلامية تقوم بها وسائل الإعلام الرسمية ضد المعارضة السياسية وأحزاب المشترك.

محاصرة المؤتمر

وتمحورت الفقرات من (١) الى (٥) في رسالة المؤتمر ورد المشترك حول آلية تشكيل اللجنة المشتركة وتحديد مهامها وهي رؤى تبدو في ظاهرها شبه متطابقة مالم ينشأ الخلاف في تفسير مضامينها ..!

ولوحظ حرص المؤتمر الشعبي العام على عامل الزمن كهاجس يضيق حصاره من يوم لآخر، حيث شددت الفقرة (ثالثاً) من رسالته للمشترك على أن تقوم (اللجنة بإعداد برنامج الحوار الوطني ومواعيده الزمنية التي لاتخل بمواعيد إجراء الانتخابات النيابية المحددة في اتفاق ٢٣فبراير ٢٠٠٩م وهو ٢٧ ابريل ٢٠١١م).

تحريض المشترك

وفيما كان المشترك أصدر بياناً تحريضياً دعا فيه إلى جعل شهر أبريل الحالي شهر غضب جماهيري احتجاجاً على ما وصفها بالممارسات التعسفية، جاءت الفقرة(تاسعاً) في رسالة المؤتمر للحد من أعمال التحريض ، قائلاً:

تلتزم الأطراف المشاركة في الحوار الوطني الشامل بعدم القيام بأي أعمال تحريضية من شأنها التأثير على أجواء الحوار ..

لتبقى الفقرة الأخيرة (رقم١١) إجراءً احتياطياً وضع جميع إجراءات الحوارات المرتقبة محكومة بالمادة الأولى من دستور الجمهورية اليمنية ونصها:

(الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية.)، وهذه الفقرة ربما تثير مخاوف وارتباك المشترك ..

لكن المستبعد أن يُعلّق الحوار برمته ويبقى مصير اتفاق فبراير مرهوناً بتفسيرها..!!

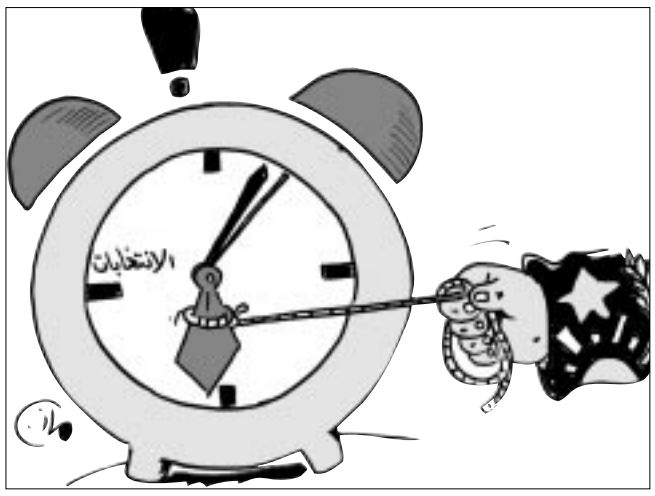

وريقات متناثرة

حماية المستهلك

محمد يحيى شنيف
mshenaif@yahoo.com

■ العديد من التحذيرات تطلقها الجمعية اليمنية لحماية المستهلك حول أنواع من السلع الاستهلاكية، نظراً لعدم صلاحيتها أو احتوائها على مواد مسرطنة أو ضارة وملوّثة بمواد خطرة على صحة الأطفال والمواطنين، وهي جهود جيدة، لأنها تقوم بتسميتها، والتحذير من شرائها واستخدامها.. لكن هل جميع المواطنين يتابعون ذلك، ويقرأون البيانات المنشورة.. لأن الخطوات المهمة تبدأ بحملات إعلامية في الصحافة المسموعة والمرئية كونها ذات تأثير أقوى من الصحافة المقروءة، نظراً لوجود وانتشار الأمية في المجتمع، بالإضافة الى محدودية توزيع الصحافة المقروءة التي غالبها لاتخرج من العاصمة وبأعداد محدودة لا تتجاوز المئات.

من جانب آخر، باعتقادي أن حصر مثل تلك السلع ومصادرتها في الموانئ البرية والبحرية والجوية وان دخلت الاسواق فمتابعتها لإتلافها، هي الأهم لخلاص المواطن من تلك السلع الضارة والسامة.. هنا يبرز السؤال وهو: هل لدى جمعية حماية المستهلك القوة القانونية والتنسيق الفاعل مع الأجهزة الرسمية لاتخاذ الإجراءات السليمة والسريعة للتخلص من تلك السلع الخطيرة.. أم أن الأمر سيكون مجرد هالة إعلامية لا نفع منها؟! لأننا نرى أن مكاتب وزارة الصناعة والتجارة في محافظات عدة من أبرزها مكتب صناعة وتجارة صنعاء يليه مكاتب أمانة العاصمة وتعز، وعدن والحديدة تقوم بمهامها ومنها البحث عن السلع الاستهلاكية المغشوشة والمنتهية والممنوعة والإبلاغ عنها أولاً بأول وتتخذ الإجراءات القانونية لإتلافها.. فأين دور جمعيات حماية المستهلك، ولماذا لا تساعد الوزارة ومكاتبها والسلطات المحلية للقيام بزيارات ميدانية والكشف عن السلع الاستهلاكية الضارة لسحبها من الأسواق.. لعدم وجود سند قانوني خاص بالجمعية.

إن الاسواق المحلية مليئة بسلع ومواد مغشوشة، ومنتهية أو قريبة انتهاء الصلاحية، وبخاصة في منافذ البيع الكبرى و«السوبرماركتات» والمعارض التي لا تحترم سمعتها ولا شهرتها، وهي الكثير من الحالات تعرض السلع الغذائية المحلية والمستوردة منها الألبان ومشتقاتها والجبن بكافة أنواعه ولم يتبق من صلاحية استخدامها الا أيام لا تزيد عن الشهر الواحد، أو لا يوجد عليها تاريخ الإنتاج والانتهاء أو منتهية، بينما في دول أخرى مثل مصر والسعودية والاردن والإمارات يتم سحبها من الأسواق وإتلافها قبل انتهاء الصلاحية بثلاثة أو ستة أشهر على الأقل.. حفاظاً على صحة المستهلك أكانت غذائية أو كهربائية أوملبوسات وغيرها.

تنسيق الجهود وتكاملها ضرورة ملحة، كما يقع على المستهلك مسؤولية الابلاغ مع أنه - أي المشتري - لا يجد مثلاً أرقام هواتف معلنة لتلقّي الشكاوى والبلاغات أو لا يقرأ تواريخ الصلاحية والانتهاء.. المسؤولية جماعية.. وخلق ثقافة تنويرية لدى المستهلك لا غنى عنها..□

انتخابات

الأربعاء (٧) أبريل فاز الزميل خالد حسان بمنصب نقيب الصحفيين بفرع محافظة تعز بحصوله على (٣٤) صوتاً مقابل (٢١) صوتاً لمنافسه شوقي اليوسفي، كما فاز الزملاء سعيدالصوفي، عماد السقاف، راسل عمر القرشي، زكريا الكمالي بعضوية الهيئة الإدارية، فيما جاء الزميل صلاح الدكاك في قائمة الاحتياط.. وفي الانتخابات التي أجريت بفرع نقابة الصحفيين بمحافظة الحديدة فاز الزميل/ مصطفى بدير بمنصب النقيب بحصده (١٢) صوتاً مقابل (٦) أصوات لمنافسه الزميلة خديجة بورجي، فيما فاز بعضوية الهيئة الإدارية الزملاء/ عبدالحفيظ الحطامي، أمل غنيمة، منصور الدبعي، ماجد سلطان، والاحتياط الزميلان وليد غالب وموسى بورجي، تهانينا للفائزين.. وحظاً أوفر لمن لم يحالفهم الحظ.□

اعتداءات

- الخميس (8) أبريل أصيب الزميل فؤاد راشد - رئيس تحرير موقع «المكلا برس» بإصابات متفرقة إثر الاعتداء عليه بالضرب من قبل مجموعة من السجناء في السجن المركزي بصنعاء ..ندين الحادثة ونطالب إدارة السجن المركزي ووزارة الداخلية بالتحقيق فيها ومعاقبة الجناة..

- الزميل خالد نوري رئيس تحرير صحيفة «الميدان» طالب هو الآخر وزارة الداخلية تحمل مسؤوليتها القانونية في حمايته إثر اعتداء تعرض له الثلاثاء الماضي، وقال في بلاغ صحفي: إن مجموعة مسلحة حاولت اختطافه عصر الثلاثاء من شارع حدة بأمانة العاصمة.. تضامننا.□

تعيين

السبت (١٠) ابريل أصدر الدكتور عبدالوهاب محمود رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك قراراً تنظيمياً بتعيين الصحفي الخلوق الزميل نبيل الصعفاني سكرتيراً صحفياً لرئيس اللقاء المشترك.. «تهانينا» ومزيداً من العمل المؤسسي داخل تحالف المشترك..!□

بلاغ الصحافة

ترهيب

فيما يبدو أنه إجراء اضطراري لامتصاص غضب حملة احتساب جديدة من تحت قبة البرلمان ضدها، أوقف الزميل سمير رشاد اليوسفي رئيس مجلس إدارة مؤسسة الجمهورية صحيفة «الثقافية» عن الصدور الى أجل غير مسمى.. كما وجه الخميس الماضي بالتحقيق مع هيئة تحريرها على خلفية مقال الكاتب والمخرج السينمائي حميد عقبى في عددها (٥٢٣) والذي تناول فيه الفيلم المصري (حين ميسرة) وتعرض فيه الكاتب لقضايا الشذوذ الجنسي.. وفي تصريح صحافي عبر رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحافيين عن استهجانه للتعامل مع قضية صحيفة «الثقافية» من قبل بعض من امتهنوا الاحتساب ضد الصحافة والصحافيين.. ويُذكر أن الكاتب معاذ الأشهبي يقبع حالياً في السجن المركزي على خلفية مقال نشرته «الثقافية» وأثار حفيظة المحتسبين..تضامننا مع «الثقافية».. واللهم جنّبنا عرائض جمع التوقيعات..!!□

تدريب

الخميس (8) أبريل اختتم مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان الورشة التدريبية الخاصة بسبل الحماية للمواقع الالكترونية والمدونات، وذلك بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (ميبي).. وكشف الصحفي محمد جسار- الذي قام بالتدريب في الورشة- عن ضعف أداء المواقع الالكترونية الاخبارية وضآلة الامكانات التقنية لدى ملاكها ونقص أو انعدام الإجراءات الحمائية ضد الاختراقات ..شكراً (HRITC) ومزيداً من التأهيل.□

طعون انتخابية

في أول حالة من نوعها تُسجل في انتخابات فروع نقابة الصحفيين اليمنيين، قدم الزميل وليد غالب طعناً انتخابياً في إجراءات المؤتمر الانتخابي لفرع نقابة الصحفيين بمحافظة الحديدة المنعقد الاربعاء الماضي.

وتضمّن الطعن المقدم للجنة الإشرافية مبررات عدة منها إجراء الانتخابات في غياب مندوب عن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل الجهة الرسمية الوحيدة المخولة للاشراف على انتخابات النقابات والاتحادات... علاوة على عدم تقديم الهيئة الإدارية السابقة تقريرها المالي والإداري وعدم اطلاع أعضاء الجمعية العمومية عليه لإقراره وفقاً لمذكرة الطعن (تلقّى مرصد الميثاق نسخة منها).. تضامننا مع الأنظمة واللوائح.. وفي انتظار قرار اللجنة الاشرافية لانتخابات فرع الحديدة..!□

جديد

- الجمعة (٩) ابريل أعلن عن موقع «سبأ برس» كإضافة جديدة للصحافة الالكترونية، يرأس تحريره الزميل أحمد صالح الحمزي، فيما يشغل الزميل خالد الشهاري منصب مدير التحرير، والزميلة هناء السقاف سكرتيرة التحرير.

ووفق بلاغ صحفي تلقاه «مرصد الميثاق» فسوف يسعى الموقع الإخباري الوليد إلى تقديم خدمة إخبارية بمنتهى المهنية وبمنظور وطني شامل بهدف الدفاع عن وطننا اليمني الواحد عبر الدعوة الى اصطفاف وطني وعربي ودولي لصونه من أطماع الحاقدين ودعاة تمزيق اليمن الواحد.. نرحب بـ«سبأ برس» على الرابط (www.Sabaa prees.net) ومزيداً من الحضور اليمني على الشبكة العالمية.□

عيون الأخبار

أزمة إيميل «الإصلاح نت»!!

إفلاس في اختلاق الأزمات.. أم هبوط في مستوى المناكفات؟!

حتى انعدام الثقة بين أحزاب اللقاء المشترك وحالة التوجس من بعضها.. مكتوب على المؤتمر الشعبي العام دفع ضريبة ذلك الخلل والمرض المشترك ولو من سمعة وأخلاق موظفيه..

فخلال الأسبوعين الماضيين واجه الزملاء في موقع «المؤتمرنت» حملة عقابية شرسة تصدرتها صحف ومواقع الإصلاح وعدد من المواقع والصحف الأهلية وامتدت إلى منابر المساجد وسط صمت نقابة الصحفيين اليمنيين والمنظمات المدنية المهتمة بالحقوق والحريات الصحافية بما فيها «صحافيات بلا قيود» التي ترأسها توكل كرمان عضو شورى الإصلاح، وكذلك منظمة «هود» لصاحبها المحامي محمد ناجي علاو رئيس الدائرة القانونية بالإصلاح.

أما حيثيات ومبررات الحملة التحريضية وما رافقها من أحكام إدانة مسبقة بحق العاملين في «المؤتمرنت» جاءت بعد يومين من نشر «المؤتمرنت» بلاغاً صحافياً استنكر فيه عدد من قيادات وكوادر التجمع اليمني للإصلاح ما ينشره موقع «الصحوة نت» من تصريحات لبعض العناصر الانفصالية والترويج للدعاوى المناوئة للوحدة الوطنية.. واعتبرت تلك المواقف لا تعبر عن قيادات الإصلاح وكوادره وإنما تُعبر عن مجموعة من العناصر المحسوبة على الإصلاح والتي انزلقت إلى هذا المستوى من الانحطاط في تناول القضايا الوطنية بأسلوب ينتقص من حزب الإصلاح ويشوه مواقفه وتاريخه - حسب البلاغ الصحفي- وكان يمكن معالجة هذا الأمر في إطار حق الرد «إن لم يتم تقبله كرأي آخر» أو عن طريق القضاء في أسوأ الأحوال.. لكن ما حدث يعد سابقة خطيرة في تاريخ العمل السياسي والصحافة في اليمن حيث اعتبرت الدائرة الإعلامية لتجمع الإصلاح نشر البلاغ الصحفي في موقع «المؤتمرنت» دليلاً كافياً على الجهة الرخيصة التي قالت إنها اخترقت البريد الالكتروني لموقع «الإصلاح نت» رغم الخلل الواضح في نوعية الجريمة هنا وطبيعة التهمة الموجهة.. لكن ذلك لم يحل دون اتهام ومحاكمة ومن ثم إدانة العاملين في «المؤتمرنت» بمرسوم سياسي لم يتح لهم حتى حق الاستئناف.

وما كنا في «عيون الأخبار» ننوي تناول هذا الأمر لو أنه ظل في إطار المناكفات السياسية ولم يمس سمعة وأخلاق زملائنا ويهدد حياتهم.. هذا غير أنه يمثل سابقة خطيرة تستهدف شق الوسط الصحافي واشغالنا بقضايا تافهة تعكس بؤس المعارضة وإفلاسها، وتبرر في نفس الوقت للحزب الحاكم اخفاقاته.. فإذا كانت تلك أهداف السلطة والمعارضة فإن ما يحز في النفس هو مشاركة زملائنا في إعلام الإصلاح نصب مشنقة المدانين في مرسومهم القضائي المنشور.. ليبقى المخيف في أزمة «إيميل الإصلاح نت» هو إذا كنا نعيب على حكومة المؤتمر إنشا محكمة خاصة للصحافة.. فما عس نقول لو كانت حكومة الإصلاح غ «اللهم لا نسألك رد القضاء.. ولكن ذ اللطف فيه..»!!

شكراً حملة الأعلام الأجنبية..!!

لا يبدو مفهوماً أبداً امتعاض بعض أطراف المعارضة من إقرار الحكومة مؤخراً لمشروع قانون بديل للعلم الوطني وإحالته إلى مجلس النواب..

إلاّ من حيث ان المعارضة فعلاً لم تعد تفرق بين معارضتها لسياسات المؤتمر ومعارضة الوطن ورموزه التي يفترض أن تحظى بالاحترام والإجلال من قبل كافة أفراد الشعب وفئاته السياسية والثقافية.. وإذا كانت المعارضة لا ترى في مشروع قانون العلم الوطني البديل ما يثير حماسها للمشاركة في مناقشة وإثراء مواده.. ولا ما يُذكرها بخلو أسطح مقراتها من العلم الوطني.. فإن الأمانة تقتضي الإشارة هنا إلى الدور الوطني لحملة الأعلام اليمنية القديمة والرايات الأجنبية خلال الأشهر الماضية والذين كان لهم الفضل الأول والأخير في استفزاز الحكومة واقناعها بأهمية اخراج مثل هكذا القانون إلى النور يعيد للعلم الوطني هيبته وقدسيته ويعاقب أي نوع من ممارسات الازدراء والاحتقار للعلم أو سوء استخدامه.. فشكراً ملتقى الرقي والتقدم.. وشكراً لكل من ساهم في إعداد هذا القانون.. وشكراً لكم حملة الأعلام الأجنبية!!

أهداف المتوكل..!

من مميزات حكومتنا الرشيدة أنها تتذكر القوانين وتلتزم باللوائح والنظم حينما تحتاجها..

فالأسبوع الماضي ذهب وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل برسالة الحكومة إلى مجلس النواب لتبرير إجراءات الحكومة بشأن فرض الرسوم الإضافية على (٧١) سلعة..

ذهب الوزير مستقوياً بـ«قانون التجارة الخارجية» الذي قال إنه أتاح للحكومة اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الاقتصاد الوطني.. والتخفيف من العجز في الميزان التجاري.. مشيراً إلى أن القانون أجاز اتخاذ إجراءات مؤقتة لمواجهة الممارسات التجارية الضارة بالاقتصاد الوطني والصناعات المحلية عندما تقتضي الحاجة لذلك بعد إجراء التحقيق اللازم..

والمفاجأة هو افاده الوزير الذي قال إنه سيتم تقييم أثر إجراءات ٢٨ مارس وإلغاؤها عند تحقيق الهدف منها..!!

وبناءً عليه نؤكد لمعالي الوزير المتوكل أن وزارته حققت أهدافها.. وبالتالي استوجب إلغاء الإجراءات الأخيرة.. وبقوة القانون..!!□